

## الفصل الثالث

- المرأة كزوجة .
- المرأة كام .
- المرأة في الأسرة .
- المرأة في ميدان الخدمة العامة .
- المرأة في ميدان العمل .
- المرأة في ميدان الدفاع عن الوطن .
- تقييد الطلاق .

obeikandi.com

## المرأة في الأسرة

### هدف الزوجية واساسها :

الزوجية في الإسلام اجتماع الذكر والأنثى اجتماع سكنى واستقرار ، واجتماع مودة ، واجتماع رحمة فيما بينهما . إستقرار ، ومودة ، ورحمة تذكرها الآية الكريمة :  
« ومن آياته : أن خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً (١) » .. على أنها هدف الزوجية في الإسلام .

فشأن الزواج لقاء نفسى بحيل العلاقة بين الاثنين إلى مودة ، وإلى أكثر من المودة .. إلى الرحمة بينهما . وهذا هو السر الخالص في خلق الذكر والأنثى من النفس البشرية الواحدة .

### عوامل تكوين الزوجية :

ولأن الزواج قصده أن يحيل العقد بين الاثنين إلى هذه الغاية من الأستقرار والمودة والرحمة ، طاب الإسلام أن تراعى خطوات تيسر أمر العقد في الوصول إلى هذه الغاية .

(أ) أولاً : الخطبة ، وهي أن يجتمع أحد الطرفين مع الآخر ، على نحو يتيح لكل واحد منهما أن يتكسّر عنده شعور بالرغبة في الالتقاء والاجتماع مستقبلاً . ولكن بحيث لا يكون هذا الاجتماع ، أو هذه الخطبة سبباً في عكس العرض منها . ولذا يصحح وضع هذا الاجتماع عن طريق وجود ثالث مع الطرفين ، أي من مخلص لمصلحتهما وهو ما يعرف بـ « المحرم » .

(ب) وثانياً : السلم ، بحسب الاستطاعة البشرية بعدم وجود عائق في الأزواج بينهما : يتصل بالصحة ، أو بالمستوى الإنساني الأخلاقي أو العقلي -

فأراض الجسسى إذا أصبح علة مزمنة ، والأخرف الخلقى إذا أصبح عادة ، والعقلى إذا كان أمارة شذوذ ، تد من العوائق التى تحول دون إتمام عقد الزوجية . لأن الزوجية لو تمت مع قيام هذه العوائق سوف لا توصل إلى هدف الزواج من الاستقرار ، والمودة والرحمة .

#### انقضاء الزوجية عارض على هدفها :

والخطوات السابقة على العقد ، التى من شأنها أن تمهد العقد الزيجة للمشر — قد لا يشر العقد الذى ترتب عليها بالرغم من ذلك . وعند ذلك تبتدى الحياة الزوجية تأخذ اتجاهاً آخر غير اتجاه الاستقرار والمودة والرحمة :

- (أ) ربما تأخذ اتجاه « الجفوة » والإعراض النفسى .
- (ب) وربما يشتد فتأخذ اتجاه الشقاق والنزاع .
- (ج) وربما يزيد شدة فيأخذ : « استمرار » الشقاق والنزاع .

والإسلام ينظر إلى هذه الأحوال على أنها من عوارض الزوجية ، قد تقع لأن الاثنين مهما تلاقيا ، ومهما اشتركا فى جوانب اللقاء فلاقتهما عرضة للخلخلة . والجفوة والشقاق ، وكثرة النزاع . والعوامل لهذه العوارض كثيرة . منها أنهما اثنتان وليسا واحداً :

١ — فى الحال الأولى ، وهى حال الجفوة والإعراض لا يمانع الإسلام فى أن يعرضا العلاقة بينهما — وهى علاقة يفضل لها السرية والسكتمان — للصلح والتسوية ، بإشراك غيرهما . ويقول القرآن فى ذلك : « وإن امرأة خافت من بعلها شوذاً [ جفوة ] أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ <sup>(١)</sup> . »

٢ — فإن تحولت خشية الجفوة والإعراض إلى النزاع . وأصبح الزواج

مهدداً: «بالشقاق» فالإسلام ينصح نصحاً جازماً بالتحكيم بينهما، ولكن في نطاق السرية والكمئان. وذلك بأن يكون الحكمان من أهلها معاً: «وإن خفتن شقاقَ بينهما، فابعثوا حكماً من أهله، وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما»<sup>(١)</sup>.. وقرن هنا القرآن توفيق الله في تسوية ما بين الزوجين بالنسبة للإصلاح من الحكمن.

٣ - فإذا لم يجد التحكيم واستمر النزاع، وقويت الخشية من اتساع الشقاق بينهما كان «الطلاق». والطلاق بدوره مراحل ثلاث. لأنه وإن تمين كحل أخير للخصومة الزوجية فهو من جانب: «أبقض الحلال إلى الله».. ومن جانب آخر: ينطوى على فرصة أخيرة للمراجعة والتروى في العلاقة قبل أن تصير نهائية. ولذا هو علاج لبقاء الزوجية كما هو علاج لفضها. يقول القرآن الكريم: «الطلاق مرثان، فإمسك بمعروف أو تشرج ياخسان»<sup>(٢)</sup>.. ويقول: «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف، أو سرحوهن بمعروف. ولا تمسكوهن ضرراً لتعتدوا، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه»<sup>(٣)</sup>.. فالمرتان الأولىان منه علاج وموضع أمل لبقاء الزوجية.. وللمرة الأخيرة هي: «الفاصلة».

وإذا انتهت العلاقة الزوجية إلى الفصل بينهما فيجب أن يكون هناك إحسان في هذا الفصل نفسه. والإحسان شيء فوق الواجب. إنه التهذيب والسماحة والإنسانية. والطلاق البائن - الفاصل - إذن طارىء على عقد الزوجية كحل لا مفر منه بعد أن تستنفد الوسائل المتعددة في علاج ما يجد عليها من جفوة أو نزاع وشقاق. والإسلام في الطلقتين الأوليين وفي فترة العدة ينصح بشيئين:

أولاً - بالتروى: «فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً»<sup>(٤)</sup>.

(٢) البقرة: ٢٢٩

(١) النساء: ٣٥

(٤) النساء: ١٩

(٣) البقرة: ٢٣١

ثانياً -- بعدم التضييق عليهن في حياتهن ومعاشهن في فترة العدة :  
«أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ [بوسائلكم] وَلَا تُضَارُوهُنَّ  
لتضييقوا عليهن»<sup>(١)</sup> .

وبهذا.. وذلك : يهين جواً نفسياً لإعادة العلاقة الزوجية إلى ما كانت عليه  
بحسب الطباع البشرية .

### الطلاق من الرجل :

١ - هب أن الطلاق من الجانبين ، أو من جانب المرأة وحدها ، فإذا  
تكون النتيجة الاجتماعية المرغوبة ؟

.. القرآن إذ يقول : «الرَّجُلُ قَوَّامٌ عَلَى النِّسَاءِ»<sup>(٢)</sup> .. ويقول : « وَلَهُنَّ  
مِثْلُ الَّذِي عَلَّمَهُنَّ بِالْعُرْفِ ، وَالرَّجُلُ عَلِيمٌ دَرَجَةً»<sup>(٣)</sup> .. يشرح لماذا كان  
الطلاق من الرجل ؟ . فقوامة الرجل على المرأة هي الدرجة التي له عليها ، وهي  
السبب في كون الطلاق منه . وليست هذه القوامة : « سيادة » . إنما هي خبرة  
« الحياة » التي تحمله على أن يفكر قبل أن ينفذ . فإن نفذ فن ترؤس لا عن عاطفة  
أو عدم خبرة .

٢ - ولبعض النساء خبرة أيضاً وإرادة لا تقل عن إرادة الرجل ، ولكن  
ذلك ليس الوضع العام للمرأة . إنما هو شذوذ . والمرأة صاحبة الإرادة القوية قلما  
تكون سعيدة بزوجها إذا كان ضعيف الإرادة ، وقلما تبقى معه على وفاق إن كان  
مثلها أو أشد .

### الشغب في الزوجية :

قد يشاغب أحد الزوجين الآخر ، فيصطنع المعاكسة ، فتلجأ المرأة إلى طلب  
الإفئاق ، ويلجأ الزوج إلى طلب الطاعة كوسيلة للإجراع .

(٢) النساء : ٣٤

(١) الطلاق : ٦

(٣) البقرة : ٢٢٨

والتكليف بالإففاق اختبار لجدية الزوج في الإبقاء على الزوج ، والتكليف بالطاعة اختبار لجدية الزوجة في الإبقاء على الزواج . وكلاهما في مقابل الآخر . الإلزام في الإففاق في مقابل الطاعة .. والإلزام بالطاعة في مقابل الإففاق . فإذا أعسر الزوج أو امتنع عن الإففاق فلا طاعة له على الزوجة .. وإذا نشزت المرأة أو خرجت على طاعة زوجها فلا نفقة لها عليه .

### بيت الطاعة :

وليس هناك في الإسلام: « بيت طاعة » . إنما هناك إنسان : هو الزوجة يكلف غيره وهو الزوج كشريك بالإففاق عليه ، ولا يؤدي ما يجب عليه نحو هذا الشريك من حق المقام معه .

إن القاضى الذى يلزم الزوجة بالسكنى مع زوجها يجب أن تتوفر لديه الأدلة على أمرين :

- ١ - على قدرة الزوج على الإففاق وعلى قيامه به فعلاً .
- ٢ - وثانياً على عدم وجود موانع جدية تمنع من اجتماع الزوجين مرة أخرى .

## المرأة كزوجة :

### واجبها نحو الزوج ، وحقها عليه

وكذا ذكر : غاية الزواج في الإسلام هو أن يسكن الزوج إلى زوجته ، وتسكن الزوجة إلى زوجها : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا <sup>(١)</sup> » . ومعنى أن يسكن كل من الزوجين للآخر : أن يطش كل منهما في حياته بسبب الآخر ، بحيث تكون هذه الحياة بعيدة عن القلق وبعيدة عن الموم والمخاوف . فلا تعلق الزوجة بدافع الحاجة إلى المعاونة والتغلب على مشاق الحياة للمادية . ولا يعلق الزوج بسبب فقدان المشارك له في حل أزمانه النفسية ، التي تثيرها المناقشة أو يثيرها الاحتكاك والاصطدام بغيره في مجال السعي في الحياة .

غاية الزواج في الإسلام : أن يكون كل من الزوجين ستاراً للآخر ، يمنعه من أن يزل فتنظر زنته ، ويقيه من الجنوح والانحراف فتبدو بقيصته كإنسان طلب إليه أن يحقق خصائص إنسانيته كي يسود وكي يعيش مكرماً : « هُنَّ لِيَابِسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَابِسٌ لِهِنَّ <sup>(٢)</sup> » .

هدفان رئيسيان إذن للزواج ، في نظر الإسلام : الاستقرار المادى والنفسى ، وكذا التمكن من التغلب على نزوات الانحراف ودوافع الجنوح عن خط السير في سبيل تحقيق الإنسانية ، وهما هدفان لا يمكن لغير الإنسان من بين الكائنات الحية التي لها الطاقة على الحركة أن يسعى إليهما - فضلا عن أن يحققهما - لأن ماعدا الإنسان من تلك الكائنات لا يحس بقلق أو استقرار في حياته ، كما أن اندفاعه نحو التصرف عن طريق الفريزة لا يمكنه من الاختيار ، ولذا لا يفرق بين ميل أو استقامة في خط سيره في الحياة .

وإذا تحددت غاية الزواج على هذا النحو - لا ينبغي بعد ذلك أن يكون أحد الطرفين في عقد الزواج أو كلاهما مناوئاً لهذه الغاية، فضلاً عن أن يكون مقوضاً وهادماً لها. ولأجل ذلك حدد الإسلام الواجبات التي تؤديها الزوجة للزوج، كما حدد حقوقها التي تؤدي لها من قبله .

وهو في تحديده للواجبات عليها حافظ على شخصيتها وعي حرمتها، وإن جعل منها رفيقاً معاوناً: أبقى لها استقلالها التام في التصرف فيما تملك من مال سائل أو متقوم في تجارة أو صناعة أو زراعة، أو في أية صورة من الصور التي يقوم فيها المال، ولم يفرض عليها فيما تملك بصيباً تسهم به في تغطية تكاليف الحياة الزوجية . كما صان لها حرية الرأي والقول والاعتقاد، فلا تضطر بسبب عقد الزواج إلى التنازل عن شيء من هذه الحرية، وإن كان يجب عليها أن لا تنسك بها طريقاً يؤدي إلى تعكير العلاقة بينهما أو إلى تقويضها . وذلك أمر مفهوم بحكم الاشتراك في حياة واحدة لها غاية معينة .

فما يجب عليها - في نظر الإسلام - هو أنها إذ تمارس خصائصها كإنسان - تمارسها في نطاق معاونته الزوجية على تحقيق الاستقرار في الحياة بينها وبينه : تشعره بأنها معه، وبأنها تقاسمه الحياة والمصير فيها، وتلتقي معه في منتصف الطريق فتقبل عليه كما يقبل عليها : تقبل عليه بتصرفاتها وإبداء الرأي والمشورة وبتقديم الخدمات التي تستطيعها، وهي تلك الخدمات التي لها من طبيعتها .

والمرأة في العالم الإسلامي لها هذا الاستقلال المالي في التصرف المالي، وهي تباشر فعلاً بعض جوانب الاستقلال الاقتصادي وإن كانت ظروف حياة الزوج أحياناً، أو سيطرة الأنانية عليه تدفعه إلى التدخل بما يعكس العلاقة الزوجية بينهما أو ينهيها إلى غير رجعة . يلاحظ أن العلاقة الزوجية لانصب إلى الانهيار بسبب تدخل الزوج في مال الزوجة في أغلب الأحوال، إلا إذا كان عنصر المال هو أساس اختيار الزوجة فيما مضى .

والمرأة في العالم الإسلامي وإن كان لها حرية التعبير والرأى والاعتقاد إلا أنها تمارس ذلك في نطاق ضيق . وكما تقدمت المرأة في التعليم كلما اتسع النطاق الذى تمارس فيه هذه الحرية . ولكن في بعض الأحيان تؤدي رغبة المرأة في ممارسة حريتها في الرأى والتعبير عنه في نطاق واسع إلى إضعاف العلاقة الزوجية أو إلى قصصها . لأنها عندئذ تنظر من زاوية أنها صاحبة شخصية مستقلة، غاضة النظر عن العلاقة والحياة المشتركة بينهما .

والإسلام في تحديده للحقوق التي تؤدي لها من قبل الزوج - راعى الحرص على تكريمها ، وعدم امتهانها ، وعدم استغلال خصائصها الطبيعية : من رقة تكوينها وضعف بنيتها ، في مقابل ما للرجل من بنية وتكوين عضلى قوى . فأوجب عليه سد تكاليف حياتها ، ومعاشرتها بالمعروف : «فأمسكوهن بمعروف» . ويدخل في مفهوم المعاشرة بالمعروف ملاحظة إحساساتها بما يكون لها وضع الإنسان المرغوب فيه ، فضلا عن تجنب كل ما يعود عليها بالأذى النفسى أو المادى .

والمرأة في الشرق ليس لها دائماً هذا الوضع المطلوب . ويختلف وضعها في العلاقة الزوجية باختلاف ظروف حياة الزوج . ولكن كثيراً ما تنزل المرأة الشرقية مجال العمل لتشارك أو تستقل أحياناً في سد تكاليف الحياة . وكثيراً ما ينالها عنت أو إرهاب من الزوج . وكثيراً أيضاً ما تسبب هى له العنت والإرهاب وتلك سنة الحياة المشتركة إذا قامت العلاقة على أمر عرضى لا يتصل بطبيعة كل من الطرفين . ووقاية العلاقة المشتركة من التصدع أو الانهيار ، هو الاختيار القائم على صفات ذاتية في الرجل والمرأة على السواء .

## المرأة كأم

المرأة - كأم - لها في رأى الإسلام وضع الزوجية فيما تؤدي من واجبات ، وفيما تأخذ من حقوق . ولكن عليها واجبات ، ولها حقوق أخرى باعتبار أنها : « أم » .

أما واجباتها كأم فتتصل بالطفل في تنشئته تنشئة مادية ونفسية . وهي مسئولة عن هذه التنشئة أمام الزوج الأب وأمام المجتمع على السواء . وأول ما يجب عليها إرضاءه : إرضاعه لمدة معلومة . يقول القرآن الكريم في ذلك : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُرْضِعَهُنَّ <sup>(١)</sup> » .

وقصد الإسلام من وجوب الإرضاع عليها أن يدع في الطفل أولاً شعوراً بحنوها ، وأن يرتبط معها برباط نفسى قبل الرباط المادى . وأثر الحنو والحنان في توجيه الطفل وقبوله لوصايا الأم وإرشاداتها لا يدانيه أثر أى عامل آخر من عوامل التوجيه . وكذلك أثر الرباط النفسى بها عن طريق الإرضاع هو أثر قوى لانضعفه أزمات ولا توهنه سيطرة الأبنية على الطفل في دور طفولته .

والطفل الذى أرضعته أمه هو ذلك الإنسان الذى يسمع ذلك النداء الإلهى : «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا <sup>(٢)</sup>» .. «وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنِي مَا كُنْتُ رَبِّيَ صَغِيرًا <sup>(٣)</sup>» . ويستجيب له طوعاً لا كرهاً . وهو ذلك الإنسان الذى يستمر في علاقته القوية بأمرته ، وبالتالى هو ذلك الإنسان الذى يشعر بمجتمعه ، بعد شعوره بأمرته ، ويكون وفيّاً له ، كما هو وفى لوالديه وإخوته وأقاربه .

وإرضاع الطفل من غير والدته ، وكذا رعاية المجتمع له نيابة عن أمه لا تقوم عوضاً عن الأم في إرضاعه وتنشئته . فهو سينمو حتماً إذا ما قامت بإرضاعه غير أمه ، أو رعته حاضنة ما ، ولكن نموده سيكون في غير خطوط العلاقات النفسية

(٢) الاسراء : ٢٤

(١) البقرة : ٢٣٣

(٣) الاسراء : ٢٤

التي تتصل بالأسرة وبالمجتمع معاً . وهي خطوط التكوين الفردي ، المستقل في شعوره وإحساساته .

وفي مقابل هذا الواجب على الأم جعل لها الإسلام الحق في أن تأخذ من زوجها أب الولد : أجراً على الإرضاع إن شامت : « وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكُسْوَهُنَّ بِالْعُرْفِ »<sup>(١)</sup> .. حتى لا يستقر في نفسها أنها تعطى من نفسها أكثر مما تأخذ ، وإن كانت تعطى لولدها وتأخذ من زوجها .

والمرأة في الشرق تستجيب في هذا الجانب باستجابة واضحة ، وتسير في تطبيق هذا القانون الفطري الذي كشفت عنه تعاليم الإسلام ، بدافع الرغبة الذاتية . وليس من السهل عليها أن تترك أمر إرضاع طفلها - طالما هي قادرة على الإرضاع وفي وضع طبيعي - إلى امرأة أخرى . ومع ذلك تتبرع بهذه الخدمة دون أن تدأل أجراً أو جزاء ، اللهم إلا أن ترى وليدها في صحة بدنية ونفسية وعقلية . ولم تتأثر المرأة بعد بالتقليد الآخر ، بحيث يكون ذلك ظاهرة من ظواهر حياتها . ذلك التقليد الآخر : هو ترك الولد بعد ولادته لامرأة أخرى ترضعه ، أو تطعمه ، وتعنى به نيابة عن أمه ، أو تتركه لمؤسسة عامة دينية أو اجتماعية ترعاه في نموه البدني والعقلي .

واستكمالاً لما أوجبه الإسلام على الأم من إرضاع الولد ، ولما فرضه من حق لها في أن تأخذ أجراً على الإرضاع - أعطائها حق الحضانة وحدها إذا ما انفصلت عن الزوج ، على أن يتكفل الزوج بالإففاق على الولد ويقوم بدفع أجر الحضانة . والإسلام في ذلك يريد للأم أن تتم رسالتها في رعاية الطفل رعاية فيها حنو والودة حتى يستقيم عوده ، فيكون صادق المشاعر والوجدان ، سليم التكوين صحيح البدن . ولم يرتل ما يأمر به الإسلام في شأن الحضانة أمراً مطبقاً في حياة الأسرة المسلمة تمارسه المرأة فيها كحق لها في نطاق واسع . وإن دخول بعض مظاهر

الحياة الغربية في المجتمع المصري الحديث مما يرجع إلى تفسير مساواة المرأة بالرجل - لم يأخذ طريقه إلى ما تطبقه المرأة المسلمة حتى الآن من تعاليم الإسلام فيما يجب عليها كأم نحو ولدها من إرضاع وحضانه .

والإرضاع والحضانه مما يؤثر بهما الإسلام المرأة . على أنهما من خصائص طبيعتها . فلم تتميز المرأة بشديها إلا لتنفل الغذاء والحنان إلى قلب ولدها ، ومن ثم تؤكد الرباط الأسرى بينه وبين أبويه وأقاربه . وبذلك يكون دور المرأة هنا ليس دوراً أسرياً في النطاق الضيق . وإنما هو دور واسع في بناء المجتمع الكبير نفسه وهو الأمة . والتفكك الأسرى والاجتماعى ، في الحياة الغربية الحديثة لا يرجع إلى سيطرة الاتجاه الحضارى المادى وحده . بل يعود في أغلب أحواله إلى عزوف المرأة الغربية عن أن تباشر إرضاع الولد وانصرافها عن أن تمارس حق حضانتها . ونمى فيها هذا العزوف والانصراف : تيسير المؤسسات التى أقيمت لرعاية الطفل . هناك أمر هذه المهمة .

ولكن ماينصح به الإسلام هنا في هذا الجانب أقوى في الترابط وأكثر تعبيراً عن الحياة الإنسانية مما قامت به الحضارة المدنية لتيسر للمرأة : العمل الخارجى . وتجعلها لا تفرق عن الرجل في الحياة الخارجية . فليس لها أيام خاصة تقضيها مع طفلها وتقيم معه فيها من أجل إرضاعه أو حضانه .

## المرأة في ميدان الخدمة العامة

والإسلام يصف المؤمنين في توادم وتراحيمهم وتعاطفهم بأنهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحلمى والسهر . وما يعرف الآن في المجتمع الحديث بالخدمة العامة هو جانب من الجوانب التي تتم عن النواد والتراحم والتعاطف بين أفراد المجتمع الواحد .

وقد كانت المرأة المسلمة فيما مضى تقوم بدور الخدمة الاجتماعية . فكعبية بنت سعد الأسلمية كانت تقام لها خيمة في المسجد تداوى فيها المرضى وتأسو الجرحى . ولم يكن عملها هذا قاصراً على أيام الحرب . بل كانت تداوى من ألم به المرض في كل آن . وقد أعطاها رسول الله ﷺ في خير سهم الرجل المجاهد ، جزاء ما قدمت من عمل في سبيل الله والإنسانية .

والمرأة المسلمة في ممارستها شؤون الخدمة العامة في المجتمع المسلم الحديث تعلن عن رغبة صادقة وعاطفة قوية وعن استحابة لنداء الإنسانية الذي نادى به الإسلام ، يوم وصف مجتمعه بأنه مجتمع النواد والتراحم والتعاطف وأنه كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحلمى والسهر ، ويوم دعا المؤمنين والمؤمنات عامة - لا فرق بين ذكر وأنثى - إلى تلبية ذلك النداء في قوله: « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً ، وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١) » .

فهي تسهم في رعاية الضعيف . وتسهم في رعاية العاجز لشيخوخته . وتسهم في رعاية من فقد عطف والديه . وتسهم في رعاية المريض الذي يصارع المرض وهو يحاول أن يصبره ، كالصدور . تسهم في رعاية هؤلاء جميعاً فتجمع المال من التبرعات ،

وتؤسس بها النزل لإيوائهم ؛ وتقوم على خدمتهم وتوجيههم في هذه النزل ، حتى يستطيع الضعيف لصغره أن ينمو ويقوى على مواجهة الحياة ، ويكون بذلك عضواً في بناء المجتمع ، وحتى يستطيع الضعيف لشيخوخته أن يدفع عن نفسه مشقة السعي في الحياة أو بذل ماء الوجه في السؤال من أجل الإيواء أو لقمة العيش ، وبذلك يعيش الفترة الأخيرة من عمره وهو هادئ. يحتفظ بكرامته وأدميته كإنسان كرمه الله في طبيعته ، وحتى يستطيع المريض الذي لا يرحمه المرض أن يجد معاوفاً يمينه على مكافئته أو على الأقل يجد إنساناً يجانبه يؤنسه ويواسيه في أزمة مرضه .

وهنا في مصر جمعيات نسوية عديدة ، تنصرف إلى هذه الرعاية الإجتماعية وحدها ، دون أن تشرك معها في الهدف أمراً آخر ، مما تشغل به حركات المرأة الحديثة في المجال السياسى .

وفي الوقت الذى تقوم به هاته الجمعيات بنشاط الخدمة الاجتماعية لا تنسى إطلاقاً ما للإسلام من عبادات وما له من مبادئ ومثل عليا في توجيه الإنسان الناشئ ، وفي دفع اليأس عن المريض الذى يغالبه مرضه ، وفي أطمئنان الشيخ الذى يسعى للقاء ربه .

والمرأة المسلمة بذلك تعيد سيرة المرأة يوم كانت تسهم في الحياة العامة بدافع الإيمان بالله ، وبدافع الشعور الأخوى المشترك في الإنسانية وفي المنل والأهداف .

## المرأة في ميدان العمل

ميزة الإسلام أنه لا يرضى عن التواكل ، ولا يجب المتواكلين من الرجال والنساء على السواء . وهو يفضل السعى في سبيل العيش والحياة ، على التوفر للعبادة طول الوقت . فقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه دخل المسجد فوجد رجلاً قد انقطع للعبادة في المسجد فسأله من ينفق عليك ؟ قال : «أخي» . فقال : «أخوك أعبد منك» . ويقول عليه الصلاة والسلام : « لان ياخذ احدكم حيلة فيحتطب خير له من ان يسأل الناس اعطوه او منعه » .

والإسلام لا يعرف السعى في سبيل العمل ، ولا يبحث عليه بالنسبة للرجل وجمده ، وإن أوجب الاتفاق عليه لزوجته وبعض أفراده ، حماية للزوجة وأولى القربى من الامتهان ، أو توفيراً للزوجة أن تؤدي للأسرة بعض الخدمات التي تسهم بها في مستقبل الأولاد ، أو في مستقبل الزوج نفسه . بل الرجل والمرأة على السواء فيما يرغب فيه الإسلام من النزول إلى ميدان العمل .

والمرأة في نظر الإسلام أن تباشر ضرباً متنوعاً من العمل ، كالتجارة والعمل بالمصانع والمزارع ، كما لها أن تباشر التدريس ، أو الحضنة ، أو أى عمل آخر تجيد فيه ولا يبعدها عن أنوثتها ، أو يؤدي بها إلى الامتهان والإذلال ، كأنسان طلب إليه ألا يسترخس خصائصه وميزاته البشرية في سبيل لقمة العيش . وتحكى أسماء بنت أبي بكر عن نفسها فتقول : « كنت أقل النوى على رأسى من أرش الزبير - تعنى زوجها - وهى من المدينة على ثلث فرسخ .. » ، ولم يطلب لإيها زوجها رضى الله عنه أن تكف عن ذلك ، كما لم يرفيه امتهاناً لها ، ولا حرجاً ولا حرمة ، وهى - على ما نعرف بنت الخليفة الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

والمرأة في العالم الإسلامي، تباشر أنواعاً عديدة من العمل لتغطي حاجة مدينتها أو لتسمن ذويتها أو تساعد زوجها. فهي تباشر التجارة كصاحبة رأس مال، أو كعاملة فيها، وتباشر الزراعة والصناعة على هذا النحو، كما تباشر التدريس والحضانة.

والإسلام بمد ذلك، إن تدخل بالحيل والحرمة، فهو لا يتدخل في مباشرة العمل، أى عمل. وإنما يتدخل لتبقى المرأة امرأة، والرجل رجلاً، وليبقى الاحترام بينهما قائماً، ولبحول دون حرج الأفراد أو حرج المجتمع في العلاقة بين الذكر والأنثى. وهذا الذي يراه الإسلام يرمى به إلى دفع الفتنة والفوضى في المجتمع.

## المرأة في ميدان الدفاع عن الوطن

إن الأمة الإسلامية ليست إلا أمة إنسانية ، آمنت بالله ، ورسالة رسواه صلى الله عليه وسلم .

ورسالة الرسول ليست أكثر من منهج حياة الإنسان وفق طبيعته ذكراً وأنثى على السواء . والمجتمع الإسلامى ليس مجتمع رجال وحدهم ، ولا مجتمع نساء وحدهن . وإنما هو مجتمع الرجال والنساء معاً . ولكل من النوعين وظيفته ومهمته فى حياة هذا المجتمع . وتحديد الوظيفة ، وتلك المهمة : يرجع فحسب إلى تكوين الطبيعة البشرية عند الفريقين .

وفى ميدان الدفاع عن الوطن ، يشرك الإسلام المرأة مع الرجل فى أداء واجب الدفاع . وما تستطيعه المرأة بحكم تكوينها فى أداء واجب الدفاع عن الوطن ، يدفعها الإسلام إليه دفعا قويا . فإن رغبت فى مباشرة القتال واشتراكها مع الرجل فيه ، واستطاعت إلى ذلك سبيلا أجابها الإسلام إلى ما رغبت فيه . فهذه أم عمارة نسيبة بنت كعب بن عمرو تخرج فى خلافة أبى بكر فى حروب الردة فتباشر القتال بنفسها ، حتى تقتل مسيامة الكذاب ، وتعود وبها عشر جراحات بين طعنه وضربة . ويروى مسلم فى صحيحه عن الرميضاء زوج أبى طلحة ، أنها اتخذت خنجرأ يوم حنين ، فلما سألها زوجها عنه قالت : « اتخذته ، إن دنا منى أحد من المشركين بقرت بطنه » .

وإن رغبت المرأة فى مساعدة المدافعين ، ومعاونتهم فى إعداد الطعام والشراب أو إسعافهم بتضميد جراحهم ، أو نقلهم خلف الميدان إلى مكان العلاج والى مداواة ، أو مساعدتهم بتوفير ما يتطلبه الحارب من عدد ومهمات . . . إلى غير ذلك -

خالإسلام يرحب بهذه الصورة من المساعدة التي تقوم بها المرأة في مجال الدفاع عن الوطن .

والمرأة في المجتمع الإسلامي - وبالأخص في الوقت الحاضر - تسهم بنصيب وافر في إعداد نفسها لخدمة الوطن في ميدان الدفاع عنه . فهي فوق أنها تتعلم الرماية ، وفوق أنها تروض نفسها على وسائل الدفاع المختلفة - فإنها تتعلم بجانب ذلك التمريض وإسعاف الجرحى ، والعناية بنقل المتاع والمهمات ، مما يتطلبه ميدان الدفاع عن الوطن .

وهي بذلك تعيد صورة المرأة المسلمة التي ساهمت مرة في القتال ، وأخرى بجماعة المتقاتلين ، دفاعاً عن الوطن ، وحفاظاً على الأمة واستقلالها .

## تقييد الطلاق

إن الطلاق علاج لصورة من صور أزمات الزواج . وفي الوقت نفسه هو حل للزوجية إذا لم يؤدي إلى العلاج والإصلاح .

إن الزواج هو ارتباط بين طرفين ، وقيام علاقة بين فردين . والأفراد بحكم طبيعتها تتفق وتختلف . تتفق في بعض الجوانب . وتختلف في بعض الجوانب . وليس هناك فردان في هذه الحياة - حتى التوأمين - بينهما اتفاق في جميع الجوانب . ولذا فنتظر : إذا ارتبط فردان ، أن يتغلب ما بينهما من جوانب الاتفاق على ما بقي بعد ذلك من أوجه الاختلاف ، أو أن يكون الأمر بالعكس . وإذن منتظر أن يكون هناك خلاف في الرأي ، وأن يكون هناك احتكاك وتصادم ، وأن يكون هناك أزمات في هذا الارتباط .

وإذا كان هذا هو الشأن بين الأفراد ، وشأن الارتباط بين الفردين - فالطلاق ضرورة من الضرورات التي ترفع الأزمة بين الفردين ، إذا لم يجد غيره في حلها وصرفها . وإلغاء الطلاق إذن من حياة الزوجين أمر ضد طبيعة فرديتهما . وإلغاؤه عندئذ بمثابة إزام لذين الفردين أن يبقيا ويعيشا سعا رغم اتساع فجوة الخلاف بينهما ورغم تأذي كل واحد منهما بالآخر في المعاشرة .

ولم يجعل الإسلام الطلاق هو الحل الأول لما ينشأ من خلاف أو احتكاك أو تصادم أو أزمات ، بل جعل الحل الأول لما يسدو في جوهما من خلاف أن يفتح أحدهما الآخر في بعد عن أسرتهما وعن بقيه أفراد المجتمع : « وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » (١) .

ورغب في أن تكون أولى مراحل الحلول هي مكاشفة أحدهما الآخر ومحاولة كل منهما أن يفتي جو ما يبدو من خلاف بينهما في عزلة عن غيرها حتى عن أقربائهما قصداً منه إلى أن يصون سرية العلاقة بينهما . حتى لا يكون من معرفة الغير هذا الخلاف الطارىء سبب في إشاعته ، وتعقيد الأمر عليهما .

فإذا لم تفلح هذه الوسيلة في إزالة ما بينهما من خلاف، واستمر هذا الخلاف حتى بدا عياناً واضحاً للناس - اقترح الإسلام حلاً آخر هو أن يحكم واحد من أهله وآخر من أهلها لفض هذا النزاع : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا <sup>(١)</sup> » . واختار الإسلام أن يكون الحكمان من أهلها ليحفظا أيضاً سرية وضعهما ، حتى لا يستغل الخلاف للتعجيل بالفرقة بينهما لو دخل غير الأهل في فض هذا النزاع .

فإذا لم تفلح وسيلة التحكيم ، وتحول الشقاق والنزاع بين الزوجين إلى أزمة كان الطلاق . وليس معنى ذلك الفرقة النهائية التي يستحيل معها أن ترجع المرأة إلى زوجها حتى تزوج غيره . وإنما معناه الفرقة المؤقتة لإعطاء فرصة لمراجعة كل منهما نفسه في شأن هذه العلاقة . فإذا لم يفلح الطلاق الأول ، ولم تنجح هذه الفرصة في إصلاح ما بينهما كان الطلاق الثاني . على نحو ما تشير الآية الكريمة : « الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » <sup>(٢)</sup> . وبعد هذا الطلاق الثاني إذا استمر الشقاق بينهما لم يبق أدنى شك في أن الأزمة التي بين الزوجين وهي التي نشأت عن ما بين طبيعة الفردين من اختلاف : أزمة مستحكمة ليس لها من علاج إلا الفرقة النهائية . تلك الفرقة التي تشير إليها الآية الكريمة : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ <sup>(٣)</sup> » . وهي التي تكون نتيجة للطلاق الثالث .

(٢) البقرة : ٢٢٩ .

(١) النساء : ٣٥ .

(٣) البقرة : ٢٣٠ .

وفي كل الأحوال والأدوار التي تمر بالزوجين في أزمة الخلاف والشقاق بينهما يوصى الإسلام بالإحسان في المعاملة، حتى عند الطلاق، على نحو ما يشير الآية السابقة: «الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تبريح بإحسان» .

\* \* \*

ومن هذا العرض يتضح أن الطلاق هو غاية في أوله، وحل في آخره، وأنه وسيلة لا يستغنى مطلقاً عنها ارتباطاً فردين أحدهما بالآخر إذا تعذر اشتراكهما في حياة واحدة . وأية أسرة تلك التي يبقى مكرهاً فيها أحد الطرفين أو كلاهما على معايشة الآخر؟ . إنها ليست أسرة عندئذ، إنما هي نفرة وشقاق، وإن نشاط طرفيها ليس نشاطاً إيجابياً في الحياة، وإنما هو نشاط سلبي موجه من أحد الطرفين ضد الآخر، وإلى انتقام بعضهما من بعض . وتلك ليست حياة الإنسان التي يريد أن يعيشها، ويحرص عليها .

والطلاق إذن ضرورة من ضرورات الحياة، لا مفر منه . ومبادئ الحياة لا يشتكى منها إنما يشتكى من سوء استخدامها . وسوء الاستخدام لا يرجع إذن إلى طبيعة المبادئ . بل يرجع إلى سوء التربية وسوء التوجيه .

وتقييد الطلاق لذلك، وجعله بيد القاضى ليس علاجاً لسوء استخدام الطلاق . وإنما سيكون عاملاً من عوامل دفع الطرفين إلى استمرار استخدام نشاطهما في الهدم وفى الانتقام، كما يكون عاملاً من العوامل التي تساعد على تطويل المدة التي يشق فيها أحد الطرفين بالآخر .

وإنما علاج سوء استخدام المبادئ الطبيعية في الحياة يكون بالتربية والتوجيه . فالتربية هي الوسيلة الأولى لتغيير أوضاع المجتمع، وتمويل نفسيات الأفراد من حال إلى حال . وليست مهمة القانون - وبعد ذلك ليس من مهمة القاضى - أن يخلق

جواً آخر غير الجواقثم ، ولا أن يستبدل وضماً بوضع ، بل وظيفته الأولى والأخيرة : الاحتفاظ بوضع جاءت به التربية والتوجيه . وهنا تغيير العادات ، وتغيير التقاليد في أى مجتمع يتصل بالتربية أكثر من اتصاله بالقانون والتشريع .

والطلاق الذى صورناه ، والذى هو جزء في نظام الأسرة ، ومبدأ من مبادئ الإسلام - مرتبطة ببقية المبادئ الأخرى التى جاء بها الإسلام والتى من جملتها : تكون صفات المؤمن وصفات المسلم . وإذن لو أريد بالطلاق أن يؤدي وظيفته للمشروعة في علاج الأسرة وحل أزمتها ، وأريد أن لا يساء استخدامه - فيجب أن تكون التربية والتوجيه لذلك على صلة وثيقة بالوعى للمبادئ الإسلامية وملء القلب بمحبة الله . ولذلك نرى التعاليم التى جاء بها الإسلام يخاطب بشأنها المؤمنين بها . ومعنى المؤمن هو الذى يتسلى قلبه بالتصديق بهذه المبادئ وتمثل في تصرفاته وسلوكه .

لاغنى عن بحث الإيمان بالإسلام من جديد في نفوس المسلمين . مهما وضع الإنسان من قيود - باسم التشريع أو القانون - فإنه لا يصل إلى دفع النفوس دفماً تسير به في الأنحاء المستقيم ، دون حاجة إلى رقيب ، ودون حاجة إلى سلطة خارجية . كرامة الفرد تتطلب أن يكون تصرفه بقوة الدفع الذاتى . والقانون مهما كان شأنه لا يخلق فيه قوة الدفع الذاتى ، وإنما يخوفه ويرهبه ، وكثيراً ما يعقد عليه حياته .